الصراعات المعاصرة في إفريقيا: الجذور والتحديات وبناء السلام

د. مصطفى خواص

أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر

منذ بداية القرن الحالي والقارة الإفريقية تتصدر العالم من حيث عدد النزاعات المسلحة، بين الدول أو داخل الدول، وفي كثير من الأحيان تفوق نسبة ما تشهده القارة من صراعات الخمسين بالمائة مما يشهده العالم، وهذا يدفع أي باحث أو مهتم ليس إلى تقدير الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي تلحق القارة وسكانها جراء هذه الصراعات، فهذا أمر مفروغ منه، بل يدفعه إلى البحث في الجذور والأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية الخطيرة، وكشف الجذور -في الحقيقة- ليس إلا مرحلة أولى في البحث، إذ الهدف هو بالأساس السعي إلى رصد أو كشف السياسات والأدوات الكفيلة بالخروج من هذه الحالة النزاعية التي لا تنتهي، حتى أصبحت سمة من السمات التي تُعرف بها قارة إفريقيا.

تعالج هـذه الدراسـة النزاعات التـي عرفتها القـارة فيما بعـد الحـرب البـاردة، وبتركيز أكثر على الصراعـات التي انفجرت فـي القرن الحادي والعشـرين، بهدف تشـريحها، والوصول إلى أسباب التناقـض داخل هذه المجتمعات، والتي جعلت النزاع المسلح هو الوسـيلة الوحيدة لحل هذا التناقض في الرؤى بين مكونات الجماعة الوطنية. وهل يعود الأمر إلى أسـباب موضوعية هيكلية، أو إلى أسباب ذاتية ونفسية – ثقافية؟ أسباب راسـخة وتاريخية أو إلى عوامـل حديثة وطارئة؟ وكيف يمكن الخروج من هذا المأزق الذي يعود سـلباً على هذه المجتمعات وعلى الجوار والقارة جميعها؟

الكشـف عن الأسـباب له غاية أخـرى، وهي فهم آليـات تفجُّر النزاعات ما يؤدي إلى اسـتباقها مسـتقبلاً، وتفكيك حالة الاحتقان قبل أن تصل إلى مرحلة النزاع المسلح.

إن رصد مسـتويات العنف، وتفجُّـر النزاعات أمر صعب للغاية، ويتطلـب جهداً كبيراً، ويؤدي دروراً حاسماً في اسـتخلاص النتائج، ومعرفة المتغيرات المؤثرة ميدانياً، إذ بدون بيانات ومعلومات صحيحة، ومتدفقة بشـكل مسـتمر، لا يمكن القيـام بتحليل حقيقـي، ولا مراجعة الفروقات بين أنماط النزاعات وأماكن تفجرها.

هنـاك مصـدران أساسـيان لهـذه البيانات والمعلومـات، همـا: «برنامـج أوبسـالا لبيانـات النزاعـات»[1] التابع لجامعة أوبسـالا في السـويد، وكذلك «مشـروع بيانات، مواقـع وأحداث النزاعات المسـلحة»[2]، وهما يعتبران من أهم قواعد البيانات التـي تغطي القـارة الإفريقية، والتـي تعرف غياب مشروع إفريقي بحثي شامل يكون قاعدة بيانات يهتم بهذا الموضوع الحساس بالنسبة للأفارقة.

أولاً: إفريقيا.. نزاعات لا تنتهي:

تُعدّ دول القـارة الإفريقية من الدول التي تعاني بشـدة من الصراعات المختلفة، سواء على المستوى الداخلي المحلي، أو على المستوى الوطني والإقليمي، إذ لا تكاد تجد إقليماً في القارة ليس به صراع واحد على الأقل، إما مشتعل أو في حالة خمود مؤقت.

تنخـرط تقريباً نصـف البلـدان الإفريقية في نزاعات مسـلحة داخلية أو إقليمية، فمن بين أعضاء الاتحاد الإفريقي هناك حوالي نصف الدول الأعضاء عرفت نزاعات مسـلحة في القـرن الحالي، وهناك حوالي ٢٢ دولة تعرف نزاعات مشـتعلة لحد الآن[3]. إن الحصاد المُرّ الذي خلّفته هذه النزاعات والحروب لا يمكن حصـره، فهو متعدد الجوانب ما بين ملايين الضحايا بيـن قتلـى ومصابين، واقتصـاد مدمر، ومجتمعات مطحونة.

ويجـد الباحث صعوبـة في تقسـيم النزاعات وتصنيفهـا، وهل يعتمد في ذلك علـى ما يصرّح به الفاعلون كآلية للتصنيـف؟! أو يبحث في الخلفيات، للوصول إلى حقيقة الأمر، وتصنيف الصراعات على أساس ذلك؟! لكن مبدئياً التصنيف الأكثر موضوعية

(١) يُعدّ برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات Uppsala Conflict Data Program (UCDP) المزود الرئيسي في العالم للبيانات حول العنف المنظم، وأقدم مشروع مستمر لجمع البيانات للحرب الأهلية، والذي يعود تاريخه إلى ما يقرب من ٤٠ عاماً. أصبح تعريفه للنزاع المسلح هو المعيار العالمي لكيفية تعريف النزاعات ودراستها بشكل منهجي. https://www.pcr.uu.se/research/ucdp/

(٢) مشروع بيانات، مواقع وأحداث النزاعات المسلحة ACLED: هو مشروع لجمع البيانات المفصلة وتحليلها ورسم خرائط الأزمات. يجمع ACLED التواريخ والجهات الفاعلة والمواقع والوفيات وأنواع جميع أحداث العنف السياسي والاحتجاج المبلغ عنها حول العالم. يقوم أيضاً فريق ACLED بإجراء تحليل لوصف سيناريوهات الصراع واستكشافها واختبارها. https://acleddata.com/#/dashboard

(٣) Claire Felter and Danielle Renwick, “The Role of Peacekeeping in Africa”, Council on foreign Relations, October 5, 2021, https://www.cfr.org/backgrounder/role-peacekeeping-africa

هو على أساس «الانتماء»، أي انتماء الفاعلين، فيكون عندنا أربعة أنواع من النزاعات:

النوع الأول: العنف من جانب واحد:

هو استخدام القوة المسلحة من قِبَل حكومة دولة أو مجموعة منظمة ضد المدنيين، مما يؤدي إلى مقتل ٢٥ شخصاً مدنياً على الأقل في السنة الواحدة.

النوع الثاني: العنف غير الحكومي:

هو أي نزاع بين مجموعتين مسلحتين منظمتين، لا تمثل أيٌّ منهما حكومة دولة، ويؤدي إلى ما لا يقل عن ٢٥ حالة وفاة مرتبطة بالمعركة في السنة.

النوع الثالث: العنف الحكومي:

أي النزاع المسلح القائم على الدولة (الحكومة)، وهو عدم توافق متنازع عليه يتعلق بالحكومة و/أو الإقليم، حيث يؤدي إلى استخدام القوة المسلحة بين طرفين، أحدهما على الأقل حكومة دولة، ويؤدي إلى ما لا يقل عن ٢٥ حالة قتل مرتبطة بالمعركة في السنة الواحدة.

النوع الرابع: النزاع الدولي ما بين حكومتين أو أكثر:

ويعتبر حرباً إذا تجاوز عدد القتلى ١٠٠٠ شخص.

وأغلب النزاعات الإفريقية تتدرج في الأنواع الثلاثة الأولى[١].

عرفت النزاعات بين الدول تراجعاً كبيراً على مستوى العالم، في القرن الجديد، لكن على مستوى القارة الإفريقية ما زالت دول متعددة فيها تعرف انخراطاً في النزاعات والصراعات، حتى وإن بدَا أن الصراع محلي أو داخلي محض، عادةً ما نجد تدخلاً من البلدان المجاورة بطريقة أو بأخرى. وبالتالي ظهرت الحروب الأهلية الموسعة، التي لا تقتصر المشاركة فيها على المواطنين المحليين فقط؛ بل تشارك فيها أيضاً أطراف أجنبية، سواء كجيوش أو تنظيمات، أو حتى أفراد عاديين.

أحداث العنف المميتة حسب النوع، وسط إفريقيا ٢٠٢١م:

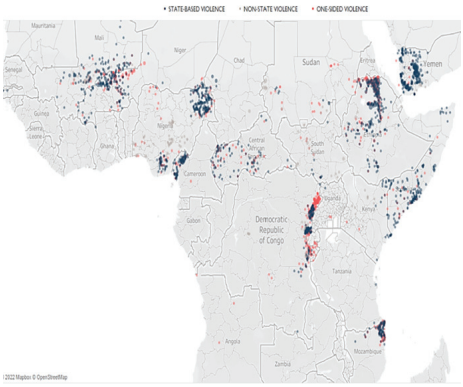

Source: UCDP GED map: fatal events in 2021 by type of violence, Central Africa https://ucdp.uu.se/downloads/charts/graphs/pdf_22/centralafricain2021.pdf

ثانياً: الجذور الراسخة للصراعات الإفريقية:

هناك من يعتقد أن الجذور العميقة التي تستند إليها النزاعات المسلحة هي التي تفسر استمراراها إلى غاية اليوم وبقاؤها في حالة فوران. عادةً يتم رصد أربعة إلى خمس محركات أساسية للنزاعات في القارة، كلٌّ حسب رؤيته، لكن هناك إجماع أو شبه إجماع على الإرث الاستعماري، أو الجذور البيضاء للعنف الأسود، إضافةً إلى سوء إدارة الشأن العام والاستفراد بالحكم، أي أن أغلب أسس العنف توجد جذورها في النخب السياسية الاستعمارية، والنخب السياسية في دولة ما بعد الاستعمار، أما باقي العناصر أو التفاسير، فهي دائماً أحد نتائج هذين العاملين، والأكثر تأثيراً أن العلاقة بين النخبتين ما زالت قائمةً حتى الآن وإن بطرق مختلفة.

١- الإرث الاستعماري الدامي:

تجد أن الكثير من الصراعات الإفريقية الحالية تكمن جذورها في التقسيم الاجتماعي والسياسي الذي صاغه الاستعمار الغربي، وعلى الرغم من أن

(١) Ingrid Vik Bakken and Siri Aas Rustad, Conflict Trends in Africa 1946–2017, Peace Research Institute Oslo (PRIO), 2018, p. 7.

أغلب البلدان الإفريقية نالت استقلالها بعد منتصف القرن الماضي؛ فإن تداعيات السياسة الاستعمارية ما زالت واضحة، سواء في الحدود السياسية أو في النمط الاقتصادي، أو في زرع الشقاق والتنافس بين الهويات المختلفة، خاصةً أن أغلب البلدان الإفريقية لم تنل استقلالها الكامل في الواقع، بل مرّت من الاستعمار إلى «الاحتقلال» وليس إلى «الاستقلال»- كما يرى عبد الكريم الخطابي[١]، فرغم خروج الاستعمار سياسياً، وميلاد بلدان بعلم ونشيد ودستور وجيش؛ فإن التحكم الفعلي ما زال في بعض الدول بيد المستعمر السابق، وفي كثير من الأحيان عاد الاستعمار نفسه ليتواجد عسكرياً وأمنياً تحت حجج مختلفة، منها: اتفاقيات التعاون العسكري المشترك. يُعدّ «فحص الإرث الاستعماري في إفريقيا أمراً مهماً، نظراً لأن جذور العديد من المشكلات- الاستبداد، والصراع، والتبعية الاقتصادية، والانقسام العرقي، والحكم الشخصي، وما إلى ذلك- للدول التي فشلت بعد الاستقلال، يمكن العثور عليها في السياسات التي نفذتها القوى الاستعمارية»[٢] .

هناك مشكلةٌ أخرى لا يريد أن يقر بها من يبرؤون المستعمر السابق من المشكلات الإفريقية الحالية، وهي أن النخب الحاكمة الإفريقية الحالية- في جزء كبير منها- هي تابعة بطرق مباشرة أو غير مباشرة للنخب الحاكمة في الغرب وباقي القوى الكبرى، ومن ثَمّ واصل الاستعمار سيطرته لكن بطرق أقل تكلفة.

ومنها: المصالح الاقتصادية لهذه القوى، والتي ما زالت ممثلة على الساحة الإفريقية، واستمر هذا الأمر في توليد المشكلات للمجتمعات الإفريقية إلى غاية اليوم، ولا يخفى أن القوى الكبرى كلها لها علاقات جيدة مع الأنظمة الاستبدادية والشخصية في إفريقيا، وتوفر لها الحماية المباشرة.

كل الأسباب التي ستذكر لاحقاً هي أسباب مرتبطة بطريقة أو أخرى مع السياسات الاستعمارية السابقة للاستقلال أو التي جاءت بعده، وحتى عندما توفر لبعض البلدان الإفريقية قيادات وطنية حقيقية؛ وجدت هذه القيادات صعوبة بالغة في بناء هوية وطنية مشتركة، بسبب الفسيفساء التي خلفتها الإدارة الاستعمارية.

وعلى العموم؛ فإن حقبة ما بعد الاستعمار تميزت «بالإقصاء والفوضى»[٣]، والبلدان الإفريقية تحصد نتائج هذه الحقب المظلمة الآن.

يرى المفكر الكبير علي المزروعي أن الغرب- بعد مؤتمر ميونيخ ١٨٨٥م- جمع ما لا يُجمع، وفرّق ما كان يجب أن يُجمع، مما خلف مآسي لا تنتهي، فدولة مثل نيجيريا هي في الأصل ثلاثة أوطان كبرى، وكيانات صغرى أخرى، توحيد عرقية الهوسا في الشمال، مع اليوروبا في الغرب، مع الإيبو في الشرق، أوجد بيئةً خصبة للحروب الأهلية، وهذا كله بسبب الجمع القصري الذي كان يخدم مصالح بريطانيا آنذاك. وعلى العكس نجد الصومال ممزقاً بين عدة دول، مثل إثيوبيا وكينيا وجيبوتي[٤] .

٢- سوء تدبير الشأن العام، والاستفراد بالحكم:

تُعرف البلدان الإفريقية بكثرة الانقلابات العسكرية، والرغبة في البقاء في الحكم لأطول مدة ممكنة، ويصاحب هذا عادةً سوء إدارة، وانتشار الفساد.

(١) عبدالكريم الخطابي بطل الريف (المغرب): من كبار مجاهدي المغرب العربي، وهو من صاغ هذا المصطلح تعبيراً عن الاستقلال المنقوص الذي نالته بلدان العالم الثالث.

(٢) Ezeabasili E Ifeoma, "The Nature of Conflict in Africa and Its Impact on African International Relations", World Affairs: The Journal of International Issues, Vol. 15, No. 3, Autumn 2011, p.91.

(٣) Steve Dr Fenton, Ethnicity (Key Concepts) (Cambridge: Polity Press, 2nd, 2010), p.143.

(٤) Ali A. Mazrui ,"Overview and Conflict in Africa: An Prologue" in Alfred Nhema and Paul Tiyambe Zeleza (ed.), The Roots of African Conflicts the Causes and Costs, (Oxford: James Currey, 2008), p.37.

ومن تحصيل الحاصل أن اجتماع كل هذه الأسباب يؤدي إلى تزايد المظالم، ومن أجل الاستفراد بالحكم يلجأ القادة إلى إحاطة أنفسهم بأشخاص لهم ولاء شخصي، بغض النظر عن كفاءتهم، وغالباً ما يكونون من الأقارب أو من نفس الإثنيّة أو الطائفة/الدين، وهذا ما يرسي في المجتمع مبدأ العنصرية والتعصب للجهة، سواء في توزيع المناصب، أو الموازنة العامة، مما يخلق أقاليم كاملة تشعر بالاستبعاد والقهر من طرف نظام الحكم، وغالباً ما ينتهي هذا المسلسل بلجوء من يشعر بالضرر إلى ممارسة العنف ضد الجماعة الوطنية، أو ضد من يشعر أنه حرمه من حقوقه وأخل بمبدأ تكافؤ الفرص داخل المجتمع.

شهدت إفريقيا في السنوات العشرين الأخيرة أكثر من ٢٦ محاولة انقلاب، منها ١٤ انقلاباً ناجحاً، وفي السنتين الأخيرتين فقط شهدت ٦ انقلابات ناجحة. تظهر الدول التي تعاني من النزاعات- حالياً- ضمن الدول العشر التي شهدت أكبر قدر من الانقلابات، حيث نجد السودان على رأس القائمة، وكذلك بورندي، بوركينافاسو، نيجيريا، مالي، غينيا بيساو، وهذه كلها شهدت أكثر من أربعة انقلابات ناجحة.

على كلٍّ تُعدّ إفريقيا قارة الانقلابات العسكرية بحق، فمن بين ٤٨٦ محاولة انقلاب جرت في العالم منذ ١٩٥٠م؛ نجد ٢١٤ محاولة جرت في إفريقيا، وكانت في ٤٥ بلداً إفريقياً من بين ٥٥ بلداً عضواً في الاتحاد الإفريقي[١].

الطريقة غير الشرعية للوصول إلى الحكم هي التي في الغالب تقيد الحاكم وتجعله ينتهج سياسات لا يمكن إلا أن تكون معادية لجزء مهم من الشعب، لأنه يعرف مسبقاً أنه كما قام هو بالاستيلاء على السلطة؛ فإن الآخرين يفكرون أيضاً في فعل ذلك، ومنه يصبح هدفه الأساسي هو الحفاظ على هذه السلطة، وليس شيئاً آخر، وفي هذا الإطار سيقدم تنازلات داخلياً لمن هم في صفه من فئات المجتمع، ويضطر إلى تقديم تنازلات أيضاً للقوى الخارجية التي يمكنها التأثير على حكمه، وأمام قلة الموارد سيتم استبعاد فئات من الشعب من خطط التنمية لا محالة.

عدم امتلاك الشعب القدرة على إزاحة الحاكم يُشعر هذا الأخير بالاستطاعة على فعل أي شيء، ولذلك يتصرف بعض الحكام الأفارقة كما يشاؤون، في ظل انعدام أي قوة يمكن أن تُسائلهم، ويتجه الكثير منهم ومن حاشيتهم إلى ممارسة الفساد، والتصرف في المال العام كما يحلو لهم، ومن ثَمّ تحتل البلدان الإفريقية مراتب سيئة في مؤشر مدركات الفساد سنوياً، وأغلب البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار تقبع في المراتب الأخيرة، منها دول الساحل الأربع (تشاد، مالي، النيجر، بوركينافاسو)، وكذلك (الصومال، ونيجيريا، والكونغو الديمقراطي)[٢]. في استطلاع أجراه الأفروبارومتر (٢٠١٩-٢٠٢٠م)؛ صرح أكثر من نصف المجيبين في ١٨ بلداً إفريقياً أن مستوى الفساد يرتفع في بلدانهم، وأكثر من الثلثين قالوا إن الحكومات لا تقوم بأي جهد لوقف هذه الظاهرة، والأخطر من ذلك صرح ثلاثة أرباع المجيبين أنهم قد يتعرضون للانتقام في حالة أنهم صرحوا للسلطات بوجود حالات فساد[٣].

انعدام الفرص حتى في محاربة الفساد، بطرق حضارية، هو ما قد يدفع المواطنين إلى الحل المتطرف، وهو الذهاب مباشرةً لحمل السلاح في

(١) Megan Duzor and Brian Williamson, "By the Numbers: Coups in Africa", VOANews, February 2, 2022. https://projects.voanews.com/african-coups/

(٢) Transparency International, Corruption Perceptions Index, https://www.transparency.org/en/cpi/2021

(٣) Christiaan Keulder, Africans see growing corruption, poor government response, but fear retaliation if they speak out, Afrobarometer Dispatch No. 421, 26 January 2021, p. 3-4. https://bit.ly/3zvxXAC

مواجهة الحكومة، بعد أن تبلغ المعاناة مداها.

يلخص المفكر الفرنسي رنييه ديمون كل المآسي الإفريقيـــة بمقولة «البداية الخاطئة»، حســـب رأيه: بناء الدولـــة الوطنية الإفريقية لـــم يكن على قاعدة صلبة، ولم تحـــدث التنمية الاقتصاديـــة المطلوبة، ويتحمل ذلك الســـلطات السياسية التي أخطأت في تبني سياســـات قطاعية ناجحة، بدايـــةً من التنمية إلـــى التعليم إلى التصنيع والتعامل مع المســـاعدات الخارجية وغير ذلك، هذا التحليل قال به ديمون في بداية الستينيات، ويظهر أنه ما زال صالحاً لليوم، لأن هذا الفشل السياســـي ترتبت عليه فيما بعد حروب ونزاعات ومآسٍ كبرى للمجتمعات الإفريقية[١].

٣- الدين والإثنية كأداة للتجنيد:

لا يمكـــن الحديث عن عنـــف ديني خالص بعيداً عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومع ذلك تزعم الكثير مـــن الحركات المقاتلة في إفريقيا أنها تحمل رسالة دينية مقدسة، وأنها قامت من أجل الدفاع أو نشر فكرة دينية تحملها، في مقابل مجتمع رافـــض أو محارب لهذه الفكرة. وفـــي الأغلب يكون ضحايـــا هذه الحركات من نفس الدين، الذي خرجت من أجل نصرته. تشـــتهر في هذا المجال الحركات الدينية الإســـلامية، وعلى رأســـها: القاعدة، وتنظيم الدولة (داعش)، وباقي الحـــركات التابعة لها، والتي يتجاوز عددها ثلاث عشـــرة حركة، بدون احتســـاب المجموعة الصغيـــرة. لكن إلى جانـــب هذه؛ هناك الحركات المتطرفة المســـيحية، والتي لا تلقى نفس الاهتمام، مثل: جيش الرب في أوغندا، الانفصاليين فـــي جنوب نيجيريا، وحركة أنتـــي بالاكا في إفريقيا الوسطى[٢].

إن النزاعات هي أحد التجليات التي تؤكد أن كيان الدولة مريض، ولذلك فإن معالجة هذه النتيجة تقتضي الذهاب إلى إصلاح الجذور

فاقمت الحرب على الإرهـــاب النزاعات الدينية داخل إفريقيا، وأحيت شعوراً بالمظلومية يستند على الدين، «واجهت كلٌّ من ســـاحل العاج وإثيوبيا وكينيا ونيجيريا وجنـــوب إفريقيا وتنزانيـــا إمكانية تفاقم التوتـــرات المجتمعية. أدت أعمال الشـــغب الدامية بين المسلمين والمسيحيين في كانو بشمال نيجيريا، في أعقـــاب المظاهـــرات ضد القصـــف الأمريكي لأفغانســـتان، إلى ســـقوط عدد كبير من القتلى. كما تم الإبلاغ عـــن مظاهرة مؤيدة لطالبـــان في مدينة مومباسا الساحلية الكينية ذات الغالبية المسلمة»[٣].

فـــي الحقيقة؛ الكثير مـــن الجماعات المتطرفة تشـــكلت ردّاً على الحـــرب الغربية علـــى الإرهاب، خاصةً أن غالبيـــة البلدان الإفريقيـــة تبنّت المنهج الغربـــي وانخرطت في «مكافحـــة الإرهاب»، وحاول أغلبهـــا تصنيف جماعـــات العنف السياســـي التي تواجهها على أنها «جماعـــات إرهابية» كالتي أعلنت أمريكا الحرب عليها. وفي النهاية الكثير من الأنظمة

(١) Renй Dumont, L'Afrique Noire est Mal Partie, Prйface de Abdou Diouf et Jean Ziegler (Paris: Editions du Seuil, 2012), p.20.

(٢) Hamdy A. Hassan "Religious as a Security Threat, Case Studies of Extremist Christian Movements in Africa", Journal of Religion in Africa, No. 51, 2021, p. 428.

(٣) Paul Tiyambe Zeleza, "Introduction: The Causes & Costs of War in Africa" in Alfred Nhema and Paul Tiyambe Zeleza (ed.), The Roots of African Conflicts the Causes and Costs, (Oxford: James Currey, 2008), p.14.

الإفريقية استغلت «الحرب على الإرهاب» من أجل انتهاك حقوق الإنسان، وإحكام القبضة الأمنية على المواطنين، والناشطين السياسيين، وأعطوا مبررات جديدة لمن يريد أن يمارس العنف.

في حين أن الصراع في شمال إفريقيا يكون عادةً تحت غطاء ديني في العقود الأخيرة، كما في مصر والجزائر، سنوات التسعينيات، فإن الصراع العرقي في إفريقيا جنوب الصحراء هو الأبرز، وخير مثال له هو: مذابح رواندا وبوروندي، وقد ينزل الصراع من عرقي إلى قبلي أو عشائري، وقد يكون بين مقاتلين من نفس العرقية، وحدث هذا بالفعل في الصومال[١].

في الحديث عن الدين والإثنية، كأحد الأسباب الرئيسية للصراعات في إفريقيا، يعتقد بعض المختصين أن هذا لا يتجاوز كونه تجلياً للصراع تحت هذه الأطر، أو العباءة التي يلبسها المظلوم، أما سبب الظلم الحقيقي فهو كامن في مكان آخر، «لقد أسيء فهم الأبعاد العرقية أو الدينية للصراع، واعتبرت أنها المحرك الرئيسي للعنف، بينما في الواقع الحرمان من الحقوق، وعدم المساواة، والمخاوف العملية الأخرى، هي الأسباب الجذرية والعميقة للصراع»[٢].

٤- لعنة الموارد الطبيعية:

اشتهر لدى الكثير من المهتمين بالشأن الإفريقي أن الأفارقة يتقاتلون من أجل مناطق الرعي والزراعة، لكن هل ما زال الحال كما هو؟ وما الوضع بالنسبة لباقي الموارد؟

قامت دراسة مؤخراً باختبار العلاقة بين الموارد والنزاعات في ٥٤ بلداً إفريقيا، في الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩م)، وصلت الدراسة إلى أن الموارد تؤثر إيجابياً في نشوب النزاعات واستمرارها، ولأجل تفادي هذا النزاع، أو الوصول إلى حله، يُعتبر خفض معدلات البطالة، والتحكم في معدلات النمو السكاني، أمرين حاسمين. إضافةً إلى وجوب استغلال الموارد، وتقاسم الإيرادات، بشكلٍ منصف. ولذلك فإن الدول التي يقوم اقتصادها على الموارد الطبيعة فقط، وليس لديها قدرات وقاعدة للتصنيع، وما زال اقتصادها زراعياً تقليدياً، هي الدول المعرضة أكثر من غيرها لنشوب النزاعات المحلية[٣].

في الواقع؛ أغلب البلدان الإفريقية تحمل السمات الاقتصادية التي حذرت منها الدراسة، وهي: (اقتصاد غير متنوع، بطالة عالية، زيادة سكانية كبيرة، صناعة ضعيفة، وصناع سياسات أثبتوا فشلهم لعقود، واستخدام سيئ للأموال المحصلة من تصدير الموارد الطبيعية)، ما يعني أنها تجمع كل المؤشرات التي تسمح بنشوب النزاعات واستمرارها.

تُعيدنا الموارد الطبيعية مرّةً أخرى إلى السؤال عن طبيعة من يحكم؟ وما السياسات الاقتصادية والتعليمية التي يطبقها، ومدى نجاعتها؟ لأن الموارد وحدها لا تعمل على خلق الصراع داخل المجتمع، بل يجب أن يصاحبها فشل أو خطأ في الخيارات الاقتصادية التي يتبناها النظام الحاكم، ولذلك فإن دور النظام في خفض أو رفع مستوى العنف داخل المجتمعات دور حيوي. يزيد الوضع تعقيداً عندما نعرف أن نحو ٣٧٪ من الأفارقة (أو ٤٧٠ مليون نسمة) في فقر مدقع، حيث يعيشون تحت مستوى أقل من ١,٩ دولار أمريكي للشخص الواحد في اليوم. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الأفارقة الذين يعيشون في فقر مدقع ستنخفض بنحو ١٪ بحلول عام

(١) Mazrui, "Prologue Conflict in Africa: An Overview", p.38.

(٢) Chris Kwaja, "Nigeria's Pernicious Drivers of Ethno-Religious Conflict", Africa Center for Strategic Studies, Africa Security Brief No.41, July 31, 2011. P. 2. https://bit.ly/3BhzETo

(٣) Snow Sini, A.S. Abdul-Rahim, and Chindo Sulaiman, "Does natural resource influence conflict in Africa? Evidence from panel nonlinear relationship", Resources Policy, No. 74 (2021), p.6.

٢٠٢٣م، ولكن عدد الفقراء في المطلق سيرتفع إلى ٥١٣ مليون نسمة، بسبب النمو السكاني السريع[١].

٥- الجيوش الإفريقية جزء من المشكلة بدلاً من الحل:

تلعب عادة الجيوش دوراً أساسياً في مواجهة الأخطار التي تحيق ببلدانها، إلا أن الجيوش الإفريقية في أغلبها مشغول بالسلطة وكيفية الانقضاض عليها، لذلك أهملت مهمتها الأساسية التي وُجدت من أجلها، وهي «الدفاع عن البلد».

لا جدال في أن المؤسسات الأمنية والعسكرية الإفريقية هي التي تنال حصة الأسد من الميزانية العامة، لكنها مع ذلك تفشل غالباً في التعامل مع التحديات الأمنية، بسبب قلة الانضباط، واختراقها من طرف المجموعات المحلية، وأصحاب المصالح، ولذلك كثيراً ما تلجأ هذه الجيوش إلى تشكيل قوات للدفاع الذاتي وإدماج المواطنين فيما يشبه الميليشيات من أجل إعادة الأمن، وهذا ما يعقد الأمر، إذ تصبح هذه المجموعات شبه الرسمية قوى تمارس العنف بدورها، وتتخذ من السلاح طريقة لتحقيق المصالح الضيقة، وترهيب المواطنين.

فشل الجيوش الإفريقية في مكافحة المجموعات المتمردة، وتكوينها لجماعات مساندة، ساهم في نشر الأسلحة الخفيفة والمتوسطة أكثر فأكثر بين المدنيين، مما ساهم في مفاقمة الوضع بدل إصلاحه. لكن من زاوية أخرى أثبتت هذه النتيجة أن المقاربة الأمنية في حل النزاعات الإفريقية لا تؤتي أكلها، ووجب تغييرها، إن الجيوش والمجموعات شبه الرسمية التي تواجه بوكو حرام، على سبيل المثال، تبلغ حوالي أربعين كياناً[٢]، لكنهم مع ذلك لم يستطيعوا هزيمتها، وما زالت المنطقة من أكثر الأماكن حصداً للأرواح في إفريقيا، وهذا دليل واضح على فشل المقاربة، وعدم فعالية أغلب التشكيلات الأمنية والعسكرية الإفريقية بسبب مشكلات موضوعية، وأخرى ذاتية، تواجهها.

الجهات التي تواجه بوكو حرام وتنظيم الدولة في غرب إفريقيا ٢٠٢٠م:

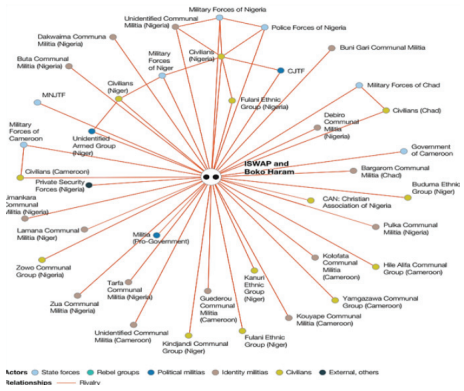

Source: OECD/SWAC, Conflict Networks in North and West Africa, (Paris: OECD Publishing, 2021) p.26

٦- نيجيريا دولة تلخص أزمة قارة:

تُعدّ حالة دولة كبرى في إفريقيا مثل نيجيريا، بل هي أكبر دولها من حيث التعداد البشري، صورة مصغرة نموذجية لجذور الصراعات وأنواعها في القارة، تعاني نيجيريا (الدولة الفيدرالية) من المجموعات الإرهابية ذات «الخلفية الدينية» مثل بوكو حرام في الشمال الغربي، والتي تُعدّ تهديداً كبيراً للأمن المحلي والإقليمي.

وبسبب الفراغ الأمني؛ ظهرت أيضاً «مجموعات إجرامية» تقوم على الاختطاف وطلب الفدية، وقُدّرت أعداد هذه المجموعات بحوالي ١٠,٠٠٠ فرد في ولاية Zamfara زامفارا، في الشمال الغربي لنيجيريا، كما تنتشر في ولايات أخرى، على رأسها كادونا وكاتسينا، وقامت هذه المجموعات بربط علاقات مع الجماعات الدينية المتطرفة.

(١) Jakkie Cilliers, Violence in Africa Trends, drivers and prospects to 2023, Institute for Security Studies, Africa Report 12, August 2018, p.12.

(٢) OECD/SWAC, Conflict Networks in North and West Africa, (Paris: OECD Publishing, 2021(, p.25.

وفي وسط هذا الزخم كله؛ تعرف نيجيريا صراعات دامية بين «المزارعين والرعاة»، وهو شكل من الصراع تشهده الكثير من البلدان الإفريقية، إذ بسبب الجفاف، والسياسات الاقتصادية تتقلص المراعي لصالح الأراضي المزروعة، مما يدفع الرعاة إلى الرحيل من أماكنهم التاريخية نحو مناطق أخرى، وهذا يجعلهم يصطدمون بأصحاب هذه المناطق الجديدة، ما بين ١٩٧٥-٢٠١٣م انخفضت مناطق الرعي بـ٣٨٪، في حين تضاعفت الأراضي الزراعية ثلاث مرات. يحدث هذا الصراع أساساً في الشمال والوسط من نيجيريا، والتي هي منطقة مختلطة عرقياً ودينياً ولغوياً.

إلى جانب هذا؛ تشهد «الحركة الانفصالية» لشعب البيافرا IPOB إعادة إحياء في الجنوب الشرقي، وحدثت صدامات دموية بينهم وبين قوى الأمن. هذا إلى جانب المجموعات التي تمارس «القرصنة» في خليج غنيا، والتي تُعتبر من أسوأ المناطق في العالم في هذا المضمار، ويضاف إليها «العنف الرسمي» الذي تمارسه القوى الأمنية والعسكرية ضد المدنيين[١].

لذلك؛ تُعتبر نيجيريا صورة لما يحدث في القارة، حيث إنها تجمع تقريباً كل أنماط الصراع والتنافس الموجودة في القارة.

٧- التغير المناخي وصراع القوى الكبرى على النفوذ:

يعتقد الكثير من الملاحظين عبر مناطق العالم المختلفة أن أغلب صراعات السنوات القادمة سيكون المحرك الرئيس لها هو المناخ، أو «التغير المناخي» الذي أصبح يضرب العالم، ويولّد حالات مناخية متطرفة، مثل حرارة مرتفعة، أو هطول أمطار بكميات معتبرة، أو جفاف حاد، كل هذه الحالات تدفع الناس إلى التحرك من المناطق المتضررة إلى مناطق أكثر أماناً، وهذا ما يولد صدامات حتمية مع سكان المناطق التي يهاجرون إليها. تتعاظم هذه المشكلة في القارة الإفريقية، باعتبار أنها القارة الأكثر عرضة للتقلبات المناخية، وحيث الدول الأكثر هشاشة والأقل قدرة على مواجهة أي ظروف طارئة.

ولقد عرفت القارة الإفريقية في العقد الأخير أولى آثار التغير المناخي الذي يضرب العالم، ففي الوقت الذي شهدت فيه بعض المناطق فيضانات كبيرة، عاشت مناطق أخرى مراحل جفاف قاسية، مما دفع الناس إلى الاقتتال من أجل الموارد، ذكرت منظمة العفو الدولية أن حوالي ٢٦٠٠ شخص قُتلوا ما بين ٢٠١٦-٢٠١٨م بسبب الصراع بين المزارعين في نيجيريا، وأن الاقتتال تكرر أيضاً في كينيا وجنوب السودان وأوغندا. يظهر أن التغير المناخي سيرفع من وتيرة النزاعات بين المجموعات السكانية داخل الكثير من البلدان، حيث تتراجع المساحات الزراعية، وتقل الموارد المائية، ربطت مجلة الإيكونوميست (٢٠١٩) بشكل مباشر بين عنف بوكو حرام في نيجيريا وتضاؤل سبل العيش؛ وما يقابله من قابلية للتأثر بالأيديولوجيات المتطرفة الناجمة عن تقلص بحيرة تشاد؛ «عندما انحسرت البحيرة، تحرك الناس نحوها، إذ أصابتهم أسراب ذباب التسي تسي. فالرعاة والمزارعون وصيادو السمك تنافسوا من أجل الحصول على مخزون المياه المتقلص»[٢].

أدى تغير المناخ إلى خفض نمو الإنتاجية الزراعية بنسبة ٣٤٪ منذ الستينيات، وإذا واصلت الحرارة الارتفاع فإن مساحات شاسعة ستتراجع

(١) Mark Duerksen, “Nigeria’s Diverse Security Threats”, Africa Center for Strategic Studies, March 30, 2021, p. 2-6. https://africacenter.org/spotlight/nigeria-diverse-security-threats

(٢) Christian von Soest, “A Heated Debate: Climate Change and Conflict in Africa”, GIGA Focus Africa, No 2, April 2020, p. 02. https://pure.giga-hamburg.de/ws/files/21509173/gf_afrika_2002.pdf

إنتاجيتهـا مما يـؤدي إلى تقليل الثـروة الحيوانية، ويفقد الكثير من السـكان سـبل العيش، باعتبار أن جزءاً مهماً منهم يعمل في الزراعة، كل هذا سـيدفع إلى انهيار الاقتصـادات المحلية[١]، ويصبح التنافس على الموارد كبيراً جداً، مما يؤدي حتماً إلى نشـوب نزاعات مسـلحة محلية بين المواطنين، وبين الدول حول الموارد، وعلى رأسها الماء والمراعي.

إضافةً إلى تحدي التغيـر المناخي؛ يظهر تحدٍّ آخر جديد أمـام البلدان الإفريقيـة، وهو تداعيات الحـرب الروسـية الأوكرانية، والتي تُنذر باشـتعال حـرب باردة جديدة، من المحتمـل أن تكون إفريقيا إحدى أهم ساحاتها، وقد شهدنا إرهاصات ذلك في التنافس (الروسـي – الفرنسي)، سـواء في إفريقيا الوسطى، أو في مالي، مما يؤكد أن مستويات العنف سترتفع لا محالة.

وفي ظل التنافس بين القوى الكبرى على الطاقة والموارد؛ أصبحت بعـض الأقاليم الإفريقية تحظى بأهميـة بالغة مثل خليج غينيا، السـاحل، وشـمال إفريقيا، وكذا القـرن الإفريقي، تزيد هذه المخاوف باعتبار أن كل القوى الكبرى، وحتى القوى الصاعدة، لديها وجود عسكري مباشر أو عبر الشركات الأمنية، وفي ظل هشاشـة وضعف صاحب القرار السياسي؛ يمكن أن تنطلق فـي هذه المناطق حروب بالوكالة لا تنتهي[٢].

ثالثاً: تحديات بناء السلام في إفريقيا:

تتسـم الصراعـات الإفريقية في فتـرة ما بعد الحرب الباردة بمزيج من الأنشطة الهادفة إلى الربح/ الكسب، والأنشـطة الإجرامية، والهمجية المطلقة، والتدخلات العسـكرية الأجنبية، والكراهية العرقية/ الدينية، وفـي معظم الحالات- وهـذا مهم- غياب أهداف محـددة بوضوح من جانب أمـراء الحرب. بسـبب تعقيدات هذه الصراعات فقدت بعض الدول الإفريقية وضعها كمحتكر وحيد للاستخدام المشروع للقوة المادية، في الأراضـي التي من المفترض أنها هي المسيطر الوحيد عليها[٣].

لا تزال الحـروب الأهلية هي الشـكل الرئيس للعنف السياسـي فـي إفريقيا، إلا أنهـا في أغلب الأحيان صغيرة النطاق وتخاض على أطراف الدولة. كمـا أن المتمردين غالباً ما يكونون ضعفاء من حيث القوة والقدرة العسـكرية، وهم دائماً منقسمون إلى فصائل. وخلافاً لحركات التمرد في سـنوات الحرب البـاردة التي تطـورت إلى صراعـات منظمة؛ فإن حـركات التمرد والعنف اليوم صغيرة الحجم، وتفتقر إلى التماسك، ومنقسمة داخلياً، وسيئة الهيكلة، وغير قادرة على الاحتفاظ بأراض كبيرة أو الاستيلاء على عواصم الدول. لكن في المقابل؛ للجماعات المتمردة شـبكات قوية في الإقليم، وتتحرك بسلاسة إلى حدٍّ ما عبر الحدود الوطنية[٤].

هل يمكن وصف الحـروب في إفريقيا بالحروب الحقيقيـة حيث يكـون «جندي ضد جنـدي»؟ في الحقيقـة: لا، فـي الغالب نحن أمـام «جندي ضد مدني»، ونادراً ما تكون هذه الحروب على أيديولوجية واضحـة، وذات أهداف سياسـية محـددة، «معظم المقاتلين الأفارقة اليوم ليسوا متمردين لديهم قضية؛ هم مفترسون»[٥]، تشهد إفريقيا تراجعاً في الحركات

(١) مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، «دوائر التهديدات المتصاعدة التي تواجه إفريقيا بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري»، ٣٠ يونيو ٢٠٢٢. https://bit.ly/3b3uKyO

(٢) Solomon A. Dersso, “Brace Yourselves for a New Cold War”, The Continent, Issue 73, January 29 2022, p. 24-25.

(٣) Isiaka A. Badmus, The African Union’s Role in Peacekeeping Building on Lessons Learned from Security Operations (New York: Palgrave Macmillan, 2015), p. 02.

(٤) Ibid. p.03.

(٥) Jeffrey Gettleman, “Africa’s Forever Wars: Why the continent›s conflicts never end.” Foreign Policy, February 11, 2010

التحررية القديمة لصالح مجموعات توصف بأنها إجرامية، فوضوية، لا تملك مشروعاً سياسياً حقيقياً يمكن التفاوض على أساسه.

وعليه؛ تأتي صعوبة بناء عملية سلام حقيقية من طبيعة المتمردين أنفسهم، أو بعبارة أخرى: من تحوُّل طبيعة المتمردين، إذ لو «وضعت جون قرنق المثقف، وروبرت موجابي العجوز، في غرفة مع قادة المتمردين، الذين لا يملكون رؤية اليوم، لن يكون لديهم أي شيء مشترك»[١]، وهذا ما يخلق صعوبة في الوصول إلى أرضية مشتركة، وهذا التحول ينطبق أيضاً- وإن بدرجة أقل- على القيادات السياسية والعسكرية الحالية في البلدان الإفريقية، التي تقود المعركة في الجانب الآخر، وليس فقط على المتمردين.

في الكونغو؛ ما يصل إلى ثلث جميع المقاتلين تحت سن ١٨ عاماً، نظراً لأن النمط الجديد المفترس للحرب الإفريقية يتم بدافع الجريمة والمال، فإن الدعم الشعبي لا علاقة له بهؤلاء المتمردين. لكن الجانب السلبي لعدم الاهتمام بكسب القلوب والعقول هو أنك لا تفوز بالعديد من المجندين، لذا يصبح اختطاف الأطفال والتلاعب بهم هو السبيل الوحيد للحفاظ على اللصوصية المنظمة.[٢] عدم وجود مشروع سياسي حقيقي لدى أغلب المتمردين، في البلدان الإفريقية، يجعل من عملية بناء السلام عملية عبثية لا طائل منها، خاصة في ظل استمرار الفقر والبطالة، وعجز الدولة عن خلق نموذج تنموي ملهم.

على الرغم من هذا؛ تسعى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى التدخل في النزاعات المسلحة في إفريقيا، من خلال عمليات حفظ أو بناء السلام[٣]، يكون هدفها الرئيس الحفاظ على حياة المواطنين العزل، وإرساء وإنجاح عمليات بناء أو استرجاع السلام. واليوم يتم نشر أكثر من خمسين ألف جندي لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في إفريقيا، كما تم نشر عشرات الآلاف في مهام بقيادة منظمات إقليمية في البلدان التي قتلت فيها الحروب الأهلية وحركات التمرد المدنيين، وزعزعت استقرار الجوار الإقليمي[٤].

في القرن الحادي والعشرين وحده قادت المنظمات الدولية المختلفة أكثر من خمسين عملية سلام في القارة الإفريقية، وحالياً هناك أكثر من إحدى عشرة عملية سلام في إفريقيا[٥]. كان على رأس الممولين لعمليات حفظ السلام الأممية (٢٠٢١-٢٠٢٠)م كلٌّ من: الولايات المتحدة الأمريكية (٢٧,٨٩٪)، الصين (١٥,٢١٪)، اليابان (٨,٥٦٪)، ألمانيا (٦,٠٩٪)، بريطانيا (٥,٧٩٪)[٦].

لم يقف الاتحاد الإفريقي مكتوف اليدين أمام هذه الحروب والنزاعات التي تمزق القارة ومواطنيها، وأطلق مبادرة «إسكات البنادق» STG، لكن عملياً ما زالت هذه «المبادرة» مجرد أماني، لجملة من الأسباب، منها: مشكلات في التنفيذ، غياب المؤسسات التي تؤطر العملية، الاختلاف حول مفهومها ودورها، اختلاف التفسير السياسي، وفقدان الدعم على المستوى المحلي، وانعدام قدرة المبادرة والاتحاد

https://foreignpolicy.com/2010/02/11/africas-forev-/er-wars

(١) "Gettleman, "Africa's Forever Wars.

(٢) Ibid.

(٣) مهمة أو عملية حفظ أو بناء السلام هي: استخدام الجنود أو الضباط أو الخبراء أو الشرطة، تحت وصاية الأمم المتحدة أو منظمات إقليمية أخرى، من أجل مراقبة وقف إطلاق النار أو دعم إجراءات السلام، أو اتفاقية سلام، بين الدول أو بين مجموعات داخل نفس الدولة.

(٤) Claire Felter and Danielle Renwick, "The Role of Peacekeeping in Africa," Council on foreign Relations, October 5, 2021, https://www.cfr.org/backgrounder/role-peacekeeping-africa

(٥) Ibid.

(٦) United Nations Peacekeeping, "How we are funded". https://peacekeeping.un.org/en/how-we-are-funded

الإفريقـــي ككل على وقف تدفق الأســـلحة الخفيفة والمرتزقة إلى القارة الإفريقية من طرف الأجانب[1]، مما يؤكد أن حل المشكلات الإفريقية ليس إفريقياً.

إفريقيا: وقف إطلاق النار حسب الغرض (١٩٨٩-٢٠١٨م):

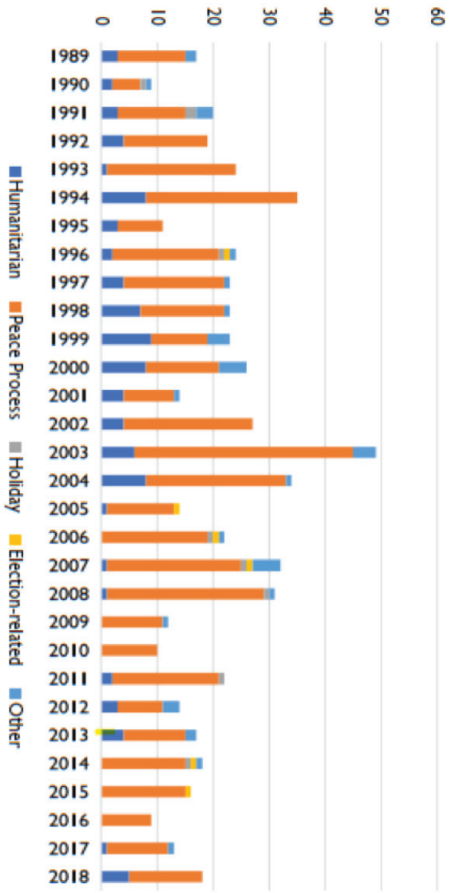

Source: Jɔlia Palik et al. Conflict Trends in Africa,1989-2019, PRIO Paper 2020.

شهدت إفريقيا في السنوات العشرين الأخيرة أكثر من 26 محاولة انقلاب، منها 14 انقلاباً ناجحاً، وفي السنتين الأخيرتين فقط شهدت 6 انقلابات ناجحة

تبقى مبادرات أو مهمات حفظ وبناء السلام في إفريقيا تحكمها ثلاثة إلى أربعة عناصر أساسية، هي:

- المنظمـــة المتدخلة- عالميـــة قارية أو إقليمية-، وطموحاتها أو أهدافها من التدخل.
- القدرات المالية واللوجســـتية المرصودة لهذا المهمة.
- البلدان التي تشكل قوة التدخل.
- وأخيـــراً: موقف القـــوة المحلية من هذا التدخل.

كما تبقـــى هناك مشـــكلة تقييـــم مهمات الســـلام، أو متـــى تُعتبر المهمـــة ناجحة؛ هل بتحقيق أهدافها المحددة سلفاً؟ أو بإعادة بيئة آمنة ومستقرة، حيث حياة المواطن ليست تحت تهديد الجماعات المتمـــردة ولا القوى الأمنية الرسمية أو الميليشيات شبه الرسمية؟

لكن مـــع كل الملاحظات عن عمليات حفظ وبناء الســـلام؛ إلا أنها المدخل الأساسي لوقف الحروب والنزاعات في إفريقيا مقارنةً بالهدنة الإنسانية، أو من أجل الانتخابات، أو غيرها.

إن النزاعات هـــي أحد التجليات التي تؤكد أن كيان الدولة مريض، ولذلك فإن معالجة هذه النتيجة تقتضي الذهـــاب إلى إصلاح الجذور، بتطهيرها أو إعادة غرســـها مـــن جديد، على

(١) Wafula Okumu et al. Silencing the Guns in Africa by 2020 Achievements, opportunities and challenges. Institute for Security Studies, Monograph 203, August 2020, p. 39-41.

الأسس الصحيحة، يجب إعادة بناء الدولة والمجتمع في الكثير من البلدان، حيث يكون الحوار والتسامح والحرية والقبول بالآخر هي الركائز الأساسية، وليس الاستبعاد والإقصاء والفوضى، وأن يكون محور هذه الدولة هو تحقيق الرفاهية للإنسان الإفريقي، هذه القيم يجب أن يؤمن بها المواطن الإفريقي البسيط، ثم يتم فرضها مع الوقت، لأن الصراعات الإفريقية حالياً هي: عمودية (سلطة – متمردين)، وأيضاً أفقية (مواطنين – ضد مواطنين).

الخاتمة:

تجد النزاعات والحروب في إفريقيا جذورها في التاريخ السياسي وسوء الإدارة لهذه البلدان، ثم يأتي العامل الاقتصادي والديني والعرقي، كروافد أخرى تدعم توجه الأفراد والجماعات نحو العنف والتمرد، ويجب أن يكون مبدأه ومنتهاه السيطرة على جزء من السلطة لتحقيق جزء من الأرباح التي تدرها مكانة صاحب السلطة، يدعم هذا أن كل البلدان التي تعرف نزاعاً من نوع ما؛ تعرف معه سوء استخدام كبير للموارد الحكومية.

إن النزاعات أو الحروب بالمعنى التقليدي أصبح محدودة في إفريقيا، حيث المتحاربون لديهم أهداف سياسية واضحة ورغبة في السيطرة على المدن والعاصمة بصفة خاصة، الآن في إفريقيا أصبحت الكثير من الصراعات تشبه عمليات قُطّاع الطرق، يضربون ويهربون، وهذا مما يُصعّب من عمليات بناء السلام أو إنهاء الحرب.

يظهر جلياً أن الصراعات الوطنية أو فوق الوطنية حالياً في إفريقيا أصبحت تتحكم فيها متغيرات غاية في التعقيد، حيث أصبحت مرتبطة بمصالح محلية وطنية ودولية، من الصعب الفصل بينها أو تحييدها.

تنتشر الصراعات في مناطق القارة المختلفة، لكن الجزء الأكبر يبقى من نصيب القرن الإفريقي والساحل وبحيرة تشاد، والبحيرات الكبرى إلى حدٍّ ما، حيث تنخرط أغلب جيوش هذه المناطق في نزاعات مباشرة أو غير مباشرة، كما تكثر الجماعات والميليشيات الموالية والرافضة للحكومات.

هناك متغير آخر يجعل من النزاعات المحلية أو عبر الوطنية في إفريقيا بعيدة عن الحل السلمي، وهو التغير المناخي، فبسببه أصبح التنافس من أجل الأراضي الصالحة والمياه ومناطق الرعي أكثر قسوة ودموية، ويرجح أنه سيتصاعد، خاصةً أن إفريقيا من أكثر المناطق تأثراً بالتغير المناخي، والذي سيؤثر في مستويات توفر الغذاء، في قارة هي أصلاً تعاني من نقص فادح في الغذاء، يضاف إلى هذا الحرب البادرة «الجديدة» التي قد تسحب إليها إفريقيا مكرهة.

يُستحسن الانتقال من «السلم السلبي» أي استعادة السلم بعد الدخول في النزاع، إلى الاهتمام بـ«السلم الإيجابي»، وهو حماية المجتمع والاستجابة للتناقضات التي فيه، بقصد الحفاظ على الأمن والسلم قبل أن يتم تهديده. وهذا بمنطق الوقاية خير من العلاج، لذا فمن الأفضل حماية البلدان الإفريقية التي لم تشهد حروباً لحد الآن – في المقام الأول، ومحاولة استرجاع الأمن والسلم في البلدان التي فقدته – في المقام الثاني.

يظهر أن عمليات بناء السلام لا تنجح دائماً، باعتبار أن هذه العلميات يشوبها الكثير من الاختلالات في الأهداف والإدارة والتمويل، وحتى تركيبة هذه العلميات، وعدم وجود قوات مخصصة لهذا الشأن وذات كفاءة عالية، إن القوات التي تأتي للقيام بعمليات السلام تتكون

عـــادة من المتطوعيـــن من البلـــدان المختلفة، وقد تكون بعيدة جداً ولا تعـــرف نهائياً الثقافة المحلية.

تأتـــي مهمـــات الســـلام من أجـــل حماية المواطنيـــن، لكن في الكثير من الأحيان لا تفعل هذا، بل وتصبح جزءاً من المشـــكلة، وتقوم هي أيضـــاً بانتهاك حقوق المواطنين مثلها مثل باقي جيوش الدول المتحاربة والمجموعات المسلحة. وغالباً ما ترسي القوى الكبرى مقاربات لا تعالج الجذور الحقيقة للنزاعات، لذلك فإن دعم حلول إفريقية للمشـــكلات الإفريقية أمـــر ضروري، ويجـــب أن يُعطى الدور الأكبر للاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية وتحميلهم المسؤولية، لكن تبقى مشـــكلة الدعم المالي واللوجســـتي أمراً ضرورياً يمكن أن تســـاعد فيـــه الأمم المتحدة، كما أن هناك مشكلة أخرى في بعض المنظمات الإقليميـــة، حيث لا توجد دولـــة محورية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الســـلم في المنطقة، إذ هناك تنافـــس بين دول عدة، وهذا مما يمدد في عمر النزاعات.

وهـــذا ما دفـــع إلى القول بأن المشـــكلات الإفريقيـــة ليس لهـــا دائماً حلـــول إفريقية، بل تحتاج أحيانـــاً إلى حلول عالمية. يلعب الاندماج الإقليمي دوراً إيجابياً في خفض حدة المشكلات التي خلفها الاســـتعمار، خاصةً بين المواطنين والقبائل على الحدود، كما يمكن أن يرفع مستوى النمو والتنمية الاقتصادية داخل هذه البلدان.

عمليات بناء الســـلام يجب أن تكون واحدة فقـــط من الأدوات في إســـتراتيجية سياســـية شـــاملة واضحة، فحل النزاعات في إفريقيا هو سياســـي بالأســـاس، ولذلك فإن مهمة بناء أو حفظ السلام تشكل جزءاً أو لبنة فقط من هذه الإســـتراتيجية وليست هي الأساس، بدون وجود اتفاق سياسي وخارطة طريق، ترضي الجميع، لا يمكن لأي لعميلة بناء السلام أن تنجح بالاعتماد على القوات والتمويـــل، وغيرها من المتغيرات. كما أن إدامة السلام تفرض الانخراط في تنمية اقتصاديـــة واجتماعية حقيقية، لكن يمكن البدء بهـــا بعد تحقيق نوع من الهـــدوء الذي ينتج عن اتفاق سياسي بين الأطراف؛ تحميه وتثبته مؤقتاً قوات حفظ السلام.

يبقى أن القضاء على الصراعات في الكثير من البلدان الإفريقيـــة، إن لم نقل كلها، يقتضي إعادة بناء الدولة الوطنية على أُســـس صحيحة، حيث كل الصراعات الســـاخنة أو الباردة ناتجة بالأســـاس عمن يتحكم في السلطة، باعتبار أنها مصدر الوجاهة والثراء والنفوذ في المجتمعات الإفريقية. ويرجع هذا إلى أن ممارســـة الفساد والمحاباة والتعســـف متاحـــة فقط لمن هو في الســـلطة، ولو لم تكن كذلك لَمَا ســـعى وتحارَب عليها الفاعلون داخل المجتمع. القوة التي تصبح بيد من يملك الســـلطة السياسية هي التي تغري الآخريـــن بإعلان الحروب والتمرد من أجلها. لو كان صاحب السلطة في إفريقيا يُحاسب ويُراقب ويُسأل وربما يُســـجن، كما هو الحال في البلاد التي يتحكم في القانـــون والعدل، لخفّ الصراع من أجل السلطة، ولَاختفت الكثير من بؤر النزاع التي نراها اليوم في القـــارة، ولَكان الحكم أكثر جودة.

لهـــذا؛ لأجل إحلال ســـلم حقيقـــي ودائم؛ يتطلب الأمر إعادة بناء الدولة في إفريقيا، حيث تكون قائمةً على القانون والعدل وحرية التعبير والحريـــة الاقتصادية، وحيث تكـــون العلاقات (المدنيـــة – العســـكرية) واضحـــة، أي: مهمة العسكري واضحة ومحصورة في الجانب التقني البحت، ووظيفة المدني محددة أيضاً؛ وإن كان الغالب أن العســـكري هو من يدخل إلى المجال المدني، وليس العكس ■